

فهل يا ربيع من يقظة
في تصحيح المسار،
والأ الدمار؟!!!

الملجم

لإنجام ربيع المدخلي
لتعديده على أحاديث صحيح الإمام مسلم

هذا هو الرد الملجم على من خالف العلماء،
وتشدد، وتعصب لأرائه الضالة،
ولم يقنع بنقدهم للأحاديث في صحيح الإمام مسلم

تأليف

جمال السنة فضيلة الشيخ العلامة المحدث
أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله تعالى

(الجزء الثاني)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل

على تناقض المدخلي في مسألة

نقد (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)

قال ربيع المدخلي في (كشفه البالي) (ص ١٥): (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة، ألف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة!). اهـ.

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً^(١))، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذناهم^(٢)). اهـ.

قلت: وهذا كلام ينطوي على تدليس وتلبيس، إذ ليس نشاطي ضد أحاديث من (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل هذا من أراجيفك عليّ مرادك

(١) أليس هذا تلبيساً شديداً، وتدليساً كبيراً.

(٢) قلت: وكلامه هذا يعارض كلامه في الأحاديث في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) فتنبه.

التشويش والتحريش والتهويش، وهذا - والله الحمد - آخر ما في جُعبَةِ المدخلي من الكلام على السلفيين بلا حُجَّة ومَحَجَّة!.

قلت: فاتَّهام المدخلي اتِّهام باطل، راجعٌ إلى المدخلي، مردودٌ عليه^(١).
ومَّا لا يخفى على أهل الحديث أن الإمام مسلماً رحمه الله أورد في كتابه (الصحيح) عدداً من الأحاديث أصاب في صحة بعضها، وأخطأ في البعض الآخر، فله أجر على اجتهاده في تبين السنة النبوية.
وقد تعقبه الحفاظ في عدد من الأحاديث، ولم يقل أحد من العلماء^(٢) بأن هذا فيه طعن في الإمام مسلم رحمه الله وصحيحه^(٣).

قلت: ومع ذلك فقد تناقض المدخلي - كعادته - في مسألة نقد (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فمرة ينقدها هو، ومرة لا يرضى بنقدها مطلقاً كما سبق.

واستمع إلى نقد ربيع المدخلي لأحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ليتبين أنه متناقض في العلم:

(١) كما قال المدخلي الجاهل بأصول الحديث وعلمه!!!.

(٢) لأنه لم يبين حجته في هذا، والله المستعان.

(٣) قلت: ومن هنا تظهر للمسلم الحق مدى الفرق الشاسع بين أهل العلم، وبين أهل الجهل ومنهم المدخلي، لأنهم أبعد ما يكونوا عن تفقه هذا العلم الحديث وأصوله.

الحديث الحادي عشر: (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يحنوا أحد منا ظهره حتى نراه قد سجد).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٣٤٥) من طريق سفيان بن عيينة حدثنا أبان بن تغلب وغيره عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يحنوا أحد منا ظهره حتى نراه قد سجد).

يرجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّسْبُحُ) (ص ٥٤٨) أن هذا الحديث إنما هو من حديث عبدالله بن يزيد، لا من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، وأن أبان بن تغلب قد انفرد بجعله من حديث ابن أبي ليلى بدل عبدالله بن يزيد^(١).

قلت: ووافق ربيع الحافظ الدارقطني رحمه الله على شذوذ الإسناد من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وعلى مذهبه يعتبر هذا النقد للإسناد ضد أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).

فقال ربيع المتعدي: (الراجع والذي يظهر لي أن الصواب مع الدارقطني لأمر:

(١) وانظر: (إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٢ ص ٣٩٠)، و(المنهاج) للنووي (ج ٤ ص ١٩١)

أولاً: أن الحديث مشهور بعبدالله بن يزيد، كما يبدو في ضوء الدراسة لطرق هذا الحديث.

ثانياً: أن نُقَاد الحديث يرجحون بالكثرة والحفظ في مثل هذه الاختلافات...^{(١)(٢)}. اهـ

قلت: فالمدخلي هذا ينقد صحيح الإمام مسلم ويَرْمِي غَيْرَهُ به، بل يعتبر ذلك من المعاييب ثم يتصف بهذه المعاييب!!!.

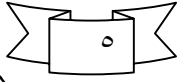
الحديث الثاني عشر: (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راکعاً أو ساجداً).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٣٤٩) من طريق داود بن قيس حدثني إبراهيم بن عبدالله بن حنين عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راکعاً، أو ساجداً).

ولقد رجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٤١٩) رواية الأكثرين الذين لم يذكروا (ابن عباس رضي الله عنهما) في هذا الإسناد، واحتج لرأيه بأنهم أحفظ، وأعلى إسناداً، وأكثر عدداً.

(١) قلت: وهذا الكلام يناقض ما كتبه في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) فنعوذ بالله من الهوى وأهله.

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٢٥).



قلت: وقد أعلَّ ربيع الإسناد، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وهذا يعتبر على مذهبه تعدياً عليه.

فقال ربيع المتعدي: (والراجح عندي هو رواية الزهري، ومن معه ممن لم يذكر (ابن عباس) رضي الله عنهما في إسناد هذا الحديث، لأنهم - كما قال الدارقطني - : أحفظ، وأعلى إسناداً، وأكثر عدداً)^(١). اهـ.

قلت: وهذا مُناقِضٌ تامُّ المُناقِضَةِ لما يعتقده هذا المدخلي حقيقةً في كتابه (الكشف)، فهنا يعترض على (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وهناك يحرم الاعتراض عليه، فأَيُّ تناقضٍ أكبر من هذا؟!!!^(٢).

واستمع إلى اعتقاد المدخلي في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) في (كشفه البالي)

قال ربيع المدخلي في (كشفه البالي) (ص ١٥): (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة، ألف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة!). اهـ.

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٣٠).

(٢) قلت: وإلا لماذا هو متلبسٌ بما يُنكرُهُ على غيره؟!!!.

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً^(١))، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذناهم^(٢)). اهـ.

قلت: فتأمل الهوى والتضليل، والتناقض والقول العليل!!!.

قلت: وهذا كلام ينطوي على تدليس وتلبيس، إذ ليس نشاطي ضد أحاديث من (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل هذا من أراجيفك عليّ مرادك التشويش والتحريش والتهویش، وهذا - والله الحمد - آخر ما في جُعبَةِ المدخلي من الكلام على السلفيين بلا حُجَّةٍ ومَحَجَّةٍ!.

قلت: واتِّهام أهل البدع، وأعداء السنة أهل الحديث بمثل هذه التُّهم قديمٌ، منذ أن نشَب الخلافُ بينهم في مسائل المنهج^(٣)، والله المستعان.

قلت: وكلامه كُلُّهُ يتصبَّبُ جهلاً باطلاً، وادِّعاءً كاذباً، وفهماً أعوجَ سقيماً، فليس فيه علمٌ يَرُدُّ، أو شُبْهَةٌ تُصَدُّ!!!.

قلت: ومن عِظَمِ أمرِ الله تعالى أَنَّهُ فَضَحَ هذا المدخلي بما تكلَّم به لسانُهُ، وجَرَى به بنائُهُ، والله المستعان.

(١) أليس هذا تلبيساً شديداً، وتدليساً كبيراً.

(٢) قلت: وكلامه هذا يعارض كلامه في الأحاديث في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) فتنبه.

(٣) وإلا لماذا أيها المدخلي هذا التَّنَافُرُ في الأقوال؟!!!.

أم أنت تَرِنُ بميزانَيْنِ و تَكِيلُ بِكَيْلَيْنِ!!!.

الحديث الثالث عشر: (أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين: هذا البصل والثوم).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٣٩٦) من طريق هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

يرجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٣٩٩) أن إسناد هذا الحديث لا يصح عن سالم بن أبي الجعد إلا مراسلاً أي -منقطعاً-، وذلك أن أصحاب سالم بن أبي الجعد قد اختلفوا عليه في وصل هذا الإسناد وقطعه. فقتادة وحده، رواه عن سالم عن معدان بن أبي طلحة عن عمر، أي متصلاً إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وخالفه ثلاثة ثقات من أصحاب سالم بن أبي الجعد، فرووه عنه منقطعاً لم يذكروا فيه معدان بن أبي طلحة بين سالم بن أبي الجعد، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهم: (١) منصور بن المعتمر، (٢) وحسين بن عبدالرحمن، (٣) وعمرو بن مرة^(١).

قلت: وقد صرح المدخلي بضعف الحديث، مع أنه في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).

(١) وانظر: (إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٢ ص ٤٩٩)، و (إكمال إكمال المعلم) للأبي (ج ٢ ص ٢٥٧)، و (تحفة الأشراف) للزمري (ج ٨ ص ١٠٩).

فقال ربيع المتعدي: (والظاهر لي أن ما رجحه الدارقطني هو الصواب، وهو أن هذا الحديث لا يصح عن سالم بن أبي الجعد إلا مراسلاً^(١)). اهـ

وقال ربيع المتعدي: (هذا الإسناد الذي دار البحث حوله لا يصح في نظري عن سالم بن أبي الجعد إلا منقطعاً، أي لا يذكر فيه معدان بن أبي طلحة)^(٢). اهـ

قلت: فخالف المدخلي هنا مذهبه في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) الذي فيه لا يجوز نقد (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) مطلقاً.^(٣)

فقال ربيع المدخلي في (كشفه البالي) (ص ١٥): (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة، ألف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة!). اهـ

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذناهم). اهـ

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٣٨).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٤٠).

(٣) قلت: وفي ذلك إظهار تلاعب المدخلي بأحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ورميه إيّاها بالشذوذ وغير ذلك اللهم سلّم سلّم.

قلت: فانظر إلى هذا التباين والتضاد!، وكيف راج عليه ما حذر منه؟!!!
 قلت: فليتأمل هذا مناصرو المدخلي، ومريدوه حتى يعرفوا الحق من
 الباطل، وصدق القول من الخبر العاطل، وإلا ((فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا
 مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ)) [الرعد: ١٧].

الحديث الرابع عشر: (من يسبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين...)
 رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٤١٨) من طريق خالد بن
 عبدالله عن سهيل بن أبي صالح عن أبي عبيد المذحجي عن عطاء بن يزيد الليثي
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من يسبح
 الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر ثلاثاً
 وثلاثين.... الحديث).

وقد ذكر الحافظ الدارقطني رحمه الله هذا الحديث في كتابه (التتبع)
 (ص ٢١٠) بهذا الإسناد، وتكلم عليه إلى أن الوقف في إسناد هذا الحديث
 أرجح من الرفع، لأن الإمام مالكا أجمل، وأحفظ، وأتقن من سهيل بن أبي
 صالح^(١).

قلت: وقد اعتبر المدخلي الإسناد شاذاً، وهو في (صحيح الإمام مسلم
 رحمه الله)، وهذا على مذهبه يعتبر ضد أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)،
 بل يعتبر ذلك تعدياً على الأحاديث.

(١) وانظر: (إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٢ ص ٥٤٨)، و(العلل) للدارقطني (ج ١١ ص ١٠٨).

فقال ربيع المتعدي: (والأمر في نظري، كما يشير الدارقطني، وعليه شدّ سهيل برفع الحديث لمخالفة الإمام مالك) (١). اهـ

وقال ربيع المتعدي: (الإسناد المتقدم يعتبر إسناداً شاذّاً لمخالفة سهيل، وهو صدوق، لمن هو أوثق منه، وأحفظ، وأتقن، وهو الإمام مالك) (٢). اهـ

قلت: وهذه تنبيهات من رأس القلم؛ لقمع دعاوى من تعدى وظلم، قد ينقلها ناقل، ويتقبلها قابل، ويتهوّك فيها جاهل، فيتحيّر عاقل، فيصيب قوماً بجهالة، فترتدّ على محدثها، ومبتدعها بالندامة، والملامة؛ والويل يوم القيامة. ولذلك رأيت تسطيرها؛ لتكون قوّة للمسترشد، وبياناً للمتحيّر، وتبصرةً للمهتدي، ومقتلاً للخراصين، ونصحاً لإخواننا المسلمين.

ولكن لا تغرنكم البرقة، فإنها فجرٌ كاذبٌ، ولا تهولنكم المفاجأة، فإنّ أهل الحديث ينخلونهم نخلاً، فيبقى اللّباب، ويعيش على النّخالة دوابّ.

الحديث الخامس عشر: (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٤٨٧) من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار، وهو موجه إلى خيبر).

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٤٦).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٤٧).

ويتلخص كلام الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٤٤٣) في أن عمرو بن يحيى المازني قد وَهَمَ على سعيد بن يسار في قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار) ولذلك كل من قال عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه صلى على حمار) فقد وَهَمَ، وإن الصواب أن الصلاة على حمار إنما هو من فعل أنس بن مالك رضي الله عنه، وأن المعروف الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما هو الصلاة على الرَّاحِلَةِ)^{(١)(٢)}.

قلت: وقد صرح المدخلي بضعف الحديث سنداً ومتناً، مع أنه في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).

بقوله: (حديث عمرو بن يحيى المازني: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار) حديث شاذ لا يثبت بحال:

(أ) - لأنه قد خالفه من هو أوثق منه، وهو أبو بكر بن عبدالله بن عبدالرحمن في شيخه سعيد بن يسار، فقال: عن سعيد عن ابن عمر: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الرَّاحِلَةِ).

(ب) - ولأن أصحاب ابن عمر الأئمة خالفوه، فقالوا عن ابن عمر: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الرَّاحِلَةِ).

(١) الرَّاحِلَةُ: المركب من الإبل، ذكراً، أو أنثى.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور (ج ١ ص ١١٤٢).

(٢) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٥ ص ٢١١)، و(إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٣ ص ٢٨).

(ج) - ولأنه لم يثبت عن الصحابة إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الرَّاحِلَةِ.

(د) - وما روي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فيه نفس العلة، وهي الشذوذ...^(١) اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (المتن غير ثابت من هذا الطريق المتقدم، بل هو متن شاذ قد خالف راويه عمرو بن يحيى المازني جماعة من الأئمة الحفاظ، وخالف الروايات الثابتة عن الصحابة من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الرَّاحِلَةِ)^(٢) اهـ.

قلت: ومذهبه هذا في نقد أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) بخلاف مذهبه في (كشفه البالي) الذي يحرم نقد أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) مطلقاً^(٣).

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٥٥).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٥٤).

(٣) إذاً فمن الذي يحارب أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله، هل الذي يضعف حديثاً، أو حديثين، أو الذي يضعف العشرات من الأحاديث؟!!!

لذلك أنت الذي ضد أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله؟!!!، وأنت المرجف عليها؟!!، وأنت الذي ترميه بكثرة الأحاديث الشاذة؟!!

فأين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح الإمام مسلم رحمه الله، وعن سنة رسول الله ﷺ عموماً، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين، وأذنانهم؟!!!

واستمع إليه، وهو يقول في (كشفه البالي) (ص ١٥): (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة^(١)، ألّف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذّة!!!^(٢)). اهـ

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموماً، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذنانهم). اهـ

وهذه -تالله- كُبرى معائب هذا المدخلي بشهادة نفسه على نفسه، وَيَكَاَنَّهُ بدأ يَحْلِطُ وتَحْلِطُ عليه الأمور، فهو يعدّ من ينقد بعض الأحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) من المعائب، ثم ينقد الأحاديث الكثير في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذّة!!!.

فأي تناقض أكبر من هذا؟!!!.

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ
وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

(١) وهذا من الكذب عليّ أنا لم أضعف أحاديث الشفاعة، وكتابي (القناعة) يدل على ذلك، بل لم أضعف إلا زيادة: (لم يعملوا عملاً قط)، فالكذب لا يفيدك شيئاً.

(٢) قلت: فأين كثرة الأحاديث التي ضعفتها في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) ياربيع، بل لم أضعف إلا حديثين، وهما: (صوم يوم عرفة) و (لم يعملوا عملاً قط) فالكذب لا يفيدك شيئاً.

قلت: مع أنه يحرم نقد أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) مطلقاً.
ثم يذكر ربيع المتناقض في حِلِّ نقد الكتب والرجال، منها: كتاب
(صحيح الإمام البخاري رحمه الله) ورجاله، وكتاب (صحيح الإمام مسلم رحمه
الله!!!) ورجاله، بل يقول هذه الأخطاء لا يسلم منها بشر، وإنما أعطيت
العصمة للأنبياء فيما يبلغونه عن الله تعالى، ومن عداهم فقد يخطئ في أقواله
الاجتهادية، وفيما ينقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيما ينقله عن
غيره^(١).

قلت: لكن في الآونة الأخيرة خالف قوله هذا، ولم يرجع إلى الصواب عندما أرشده العلماء، على قصوره وخطئه، فهو خلاف أخلاق العلماء، والله المستعان

فاستمع إلى ربيع!، وهو يردُّ على ربيع!!:

قال ربيع: (فهذه هي أخلاق العلماء العالية:

إن الأخطاء لا يسلم منها بشر، وإنما أعطيت العصمة للأنبياء فيما يبلغونه عن الله، ومن عداهم فقد يخطئ في أقواله الاجتهادية، وفيما ينقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيما ينقله عن غيره، وقد استدركت عائشة على عدد من الصحابة أخطاء وقعوا فيها، وللإمام الشافعي مذهبان القديم والجديد، وقد يكون مع ذلك الصواب أحياناً في القديم، وكان في غاية من الإنصاف والتواضع، فيقول: (أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فأني حديث صح فأخبروني به لآخذ به).

وقد رد على شيخه الإمام مالك، ورد على أبي حنيفة، وصاحبيه أشياء كثيرة جداً، ورد الليث على الإمام مالك في رسالة معروفة. وهذا أبو حنيفة رحمه الله يخالفه أصحابه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن في ثلث المذهب^(١).

وهذا الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث وعلومه بما في ذلك علم الرجال، انتقده الإمامان أبوزرعة، وأبو حاتم الرازيان في حوالي واحد وسبعين رجلاً وسبعمائة رجل، ولم يسلم في نقدهما من الخطأ، وقد اعتذر المعلمي للإمام البخاري بأعذار فارجع إلى مقدمة كتاب (بيان خطأ البخاري).

(١) انظر: (حاشية ابن عابدين) لربيع (ج ١ ص ٦٢).

وقد انتقد الإمام الدارقطني الإمامين البخاري ومسلماً في أحاديث من صحيحيهما.

قال النووي: (إنها مائتا حديث) ^(١).

وقال السلفي: (إنها مائتان وسبعة أحاديث).

وذكر البقاعي عن الحافظ ابن حجر: (أنها مائتان وعشرة أحاديث).

ولابن حبان أوهام كثيرة، وكم أورد في كتابه الثقات من المجهولين.

وقد ألف عبدالغني بن سعيد كتاباً في بيان أوهام الحاكم أبي عبدالله في كتاب (المدخل إلى الصحيح)، وألف الذهبي كتاباً في الأحاديث الموضوعة في المستدرک حيث بلغت مائة حديث، وكم فيه من الأحاديث الضعيفة؟! وكم له من الأوهام في قوله: على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم؟!.

وألف ابن القطان كتاباً يقع في مجلدين مخطوطين سماه (بيان الوهم والإيهام) بيّن فيه أوهام عبدالحق الإشيلي.

وأخطاء العلماء من هذا النوع، وانتقاداتها كثير، وكثير، ولم يفكر أحد من النقاد في إسقاط من ينتقده ويخطئه، ولم يقل أحدٌ بذلك، لأن هذه الأمور لا تعد ذنباً، ولا بدعاً يفسق أو يكفر بها، أو يجرح بها في عدالة الراوي أو ضبطه.

(١) انظر: (مقدمة شرح النووي) لصحيح مسلم (ج ١ ص ٧).

هذا هو منهج العلماء من أهل السنة والجماعة، من فجر تاريخهم إلى يومنا هذا؛ ولكن أهل الأهواء والفتن ظهروا للناس بمناهج جديدة، مثل منهج الموازنات لحماية أهل البدع الكبرى.

وهذا المنهج الجديد للإسقاط بالأخطاء المطبعية ونحوها، مما لا يسلم منه مؤلف أو محقق مهما كان صغر حجم كتابه محققاً كان أو مؤلفاً^(١). اهـ.

قلت: فهذا من عجيب أمر هذا المدعي أنه كثير المناقضة لنفسه، يقع فيما يَنْهَى الْآخِرِينَ عَنْهُ، وَيَتَّصِفُ بِمَا يَذُمُّ الْآخِرِينَ بِتَلَبُّسِهِ.

الحديث السادس عشر: (استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتسوك وتوضأ، وهو يقول إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٥٣٠) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه علي عن عبد الله بن عباس: (أنه رقد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستيقظ، وتسوك وتوضأ... الحديث)

(١) (بيان فساد المعيار) لربيع (ص ٨٧).

وبين الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٤٨٣) أن حبيب بن أبي ثابت، قد اضطرب في رواية هذا الحديث إسناداً وامتناً^(١).

قلت: وقد وافق المدخلي ترجيح الحافظ الدارقطني رحمه الله، على هذا الاضطراب في الإسناد، ولا ينبغي له، لأنه لا يجوز نقد أسانيد (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، كما ذكر ذلك في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦)، والله المستعان. فقال ربيع المتعدي: (والاضطراب فيها واضح كما ترى)^(٢). اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (المتن من طريق حبيب بن أبي ثابت معل بالاضطراب كما مر بك)^(٣). اهـ.

قلت: فهذه التنبهات وحدها كافية لنقض مذهبه من أسسه، اللهم سدّد سدّد.

الحديث السابع عشر: (هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن نقضى الصلاة). رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ٢ ص ٥٨٤) من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبدالله بن عمر رضي الله عنه: أسمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ساعة

(١) وانظر: (إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٣ ص ١٢٢) و (المنهاج) للنووي (ج ٦ ص ٥١) و (فتح الباري) لابن حجر (ج ٢ ص ٤٨٤) ..

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٦٨).

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٦٨).

الجمعة؟ قال: قلت: نعم سمعته يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة).

وجزم الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٢٣٣) بأن هذا الحديث مقطوع من قول أبي بردة بن أبي موسى، واستدل على ذلك بدليلين:

(١) أن مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً باعترافه على نفسه بذلك.

(٢) أن الحديث، رواه جماعة عن أبي بردة من قوله، وهم:

(أ) أبو إسحاق، (ب) واصل الأحذب، (ج) مجالد بن سعيد، وهذان دليان كافيان في ترجيح أنه حديث مقطوع^(١).

قلت: وقد ضعف المدخلي الحديث، فتعدى على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله) على قاعدته المضطربة.

فقال ربيع المتعدي: (فالمتن لا يثبت من طريق مخرمة، بل هو شاذ، كما قدمنا، ولم أجد له متابعة إلا روايتين لا تصلحان للاعتبار؛

أحدهما: فيها كثير بن عبدالله بن عوف المزني، وهو شديد الضعف، بل نسب إلى الكذب.

وثانيتها: عن ميمونة بنت سعد، وفي إسنادها مجاهيل^(٢). اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (الصواب ما ذهب إليه الدارقطني:

(١) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٦ ص ١٤١)، و(إكمال إكمال المعلم) للأبي (ج ٢ ص ١١).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٨٠).

- (١) من أن الحديث مقطوع من قول أبي بردة.
- (٢) لأن مخرمة لم يسمع من أبيه باعترافه.
- (٣) ولأن جماعة من الحفاظ لا يروونه إلا من قول أبي بردة^(١). اهـ
- قلت: وهذا يدل أن رواية مخرمة بن بكير عند المدخلي لا تثبت مرفوعة، وهي في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، اللهم غفرًا.
- قلت: وهذا خلاف مذهبه في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦)، والله المستعان.

الحديث الثامن عشر: (صلى على سهيل بن بيضاء وأخيه في المسجد).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ٢ ص ٦٦٩) من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت: (أدخلوا به المسجد حتى أصلي عليه فأنكر ذلك عليها. فقالت: والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد: سهيل وأخيه).

وحاصل كلام الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٥١١) أن مسلماً روى هذا الحديث من طريق الضحاك بن عثمان بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها متصلاً

وأنه قد خالف الضحاك حافظان:

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٨١).

مالك، وابن الماجشون، فروياه مرسلًا -أي منقطعًا- لم يذكر أبا سلمة،
 بين عائشة، وأبي النضر، وقد رجح الإرسال على الوصل.^(١)
 قلت: وقد رجح المدخلي هذا القول، ولا ينبغي له، لأن الحديث في
 (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ولا يُجَوِّزُ نقده بحال من الأحوال.
 فقال ربيع المتعدي: (الصواب في نظري ما ذهب إليه الدارقطني من
 ترجيح الإرسال -أي الإنقطاع- على الوصل)^(٢). اهـ.
 وقال ربيع المتعدي: (الصواب ما قاله الدارقطني من أن الحديث لا يصح
 إلا مرسلًا من هذا الطريق (أي منقطعًا))^(٣). اهـ.

قلت: فأنت ترى -وقاك الله شرَّ البدع وأهلها- كيف يتناقض هذا الرجل
 التَّنَاقُضُ تَلَوَ الْآخِرَ، حَتَّى إِنَّهُ يَقَعُ فِيمَا يَنْهَى الْآخِرِينَ عَنْهُ، فَهُوَ حَكَمَ عَلَى نَفْسِهِ
 بِنَفْسِهِ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

قلت: فانظر إلى هذا التَّبَايُنَ والتَّضَادَّ!، وكيف راجَ عليه ما حَدَّرَ منه؟!!!.

الحديث التاسع عشر: (لا تختصوا يوم الجمعة بصيام، ولا ليلتها بقيام).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ٢ ص ٨٠١) من طريق حسين
 الجعفي عن زائدة بن قدامة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة

(١) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٧ ص ٤٠)، و(إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٣ ص ٤٤٦).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٨٧).

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١٨٩).

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم).

يرى الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٢٠٠) أن هذا الحديث لا يصح عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا الإسناد، وإنما رواه ابن سيرين عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرسلاً، بل لا يصح عن أبي هريرة رضي الله عنه بحال^(١).

قلت: وضعف المدخلي الحديث، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، والله المستعان.

فقال ربيع المتعدي: (المتن لا يثبت بهيئته هذه بهذا الإسناد، لأنه كما قال الدارقطني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، قد وهم فيه حسين الجعفي لجعله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في حين أنه لا يحفظ عن ابن سيرين إلا مرسلاً لا ذكر فيه لأبي هريرة)^(٢). اهـ

(١) وانظر: (العلل) لابن أبي حاتم (ج ١ ص ١٥٨).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٢١١).

وقال ربيع المتعدي: (في إسناده هذا الحديث وهم من حسين الجعفي، إذ الحديث من مراسيل ابن سيرين فجعله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه...) اهـ^(١)

قلت: فلا نريد التطويل بنقده فيه، والكشف عن خوافيه، وإنما ذكرت الذي ذكرته لأبين للمدخلي ما يقطع تغريره واغتراره، ويدفع تبجحَهُ وافتخاره، ويدراً عناده واستكباره.

الحديث العشرون: (إني تصدقت على أُمي بجارية)^(٢).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ٢ ص ٨٠٥) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عبدالله بن عطاء عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: (أتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره).

سبب انتقاد الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التتبع) (ص ٥٥٠) أن أصحاب عبدالله بن عطاء الطائفي، قد رووا هذا الحديث عنه عن عبدالله بن بريدة، أو عن ابن بريدة.

والمراد به عبدالله عند المحدثين إذا أطلق، إلا الأعمش، وعلقمة بن مرثد، وابن حجارة، فإنهم يريدون بابن بريدة سليمان...

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٢١٣).

(٢) هذا الحديث في قضاء الصائم عن الميت.

وخالفهم إسحاق الأزرق، فقال عن ابن عطاء عن سليمان بن بريدة^(١).
قلت: والمدخلي جعل الإسناد شاذاً من طريق إسحاق، فإن فيه علة، وهي
وهمه على عبدالله بن عطاء في قوله: عنه عن سليمان ابن بريدة، رغم أن الإسناد
في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).
فخالف قاعدته في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦)، فهو ضد أحاديث
(صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، والله المستعان.
قال ربيع المتعدي: (فيبدو لي رجحان وجه نظر الدارقطني، لأن إسحاق
الأزرق قد خالف أئمة، فروايته شاذة!!!)^(٢). اهـ
قلت: فانظر إلى هذا التباين والتضاد!!!، وكيف راج عليه ما حذر
منه؟!!!، فنعوذ بالله من الهوى وأهله.
قلت: فالمدخلي هذا لم يلتزم بكلامه الذي في (كشفه البالي) (ص ١٥
و ١٦)، فنكص على عقبه، كحال أهل البدع في كل عصر ومصر، يعدون ولا
يؤفون، ويتكلمون فلا يصدقون، ويكتبون ويحرفون، ويضللون ولا يتقون!!!.

(١) وانظر: (السنن الكبرى) للنسائي (ج ٤ ص ٦٧).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٢١٧).